الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النعامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: القانون الخاص   **النعامة في**: 28/06/2026

الإذن بالإيداع بعد التصحيح

(أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة

بن خدة خاليدة

الرتبة: أستاذ محاضر (ب) الجامعة: احمد صالحي

الكلية: الحقوق والعلوم سياسية القسم: القانون الخاص

(المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة: موساوي ابراهيم

,,

,,,,,,,,,,,

تحت عنوان: النظام القانوني لمكاتب المحاماة في التشريع الجزائري

التخصص: قانون أعمال

خلال الموسم الجامعي: 2025/2026

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) من طرف لجنة المناقشة، وعليه نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة.

(توقيع الأستاذ المشرف (ة

جامعة النعامـــة

جامعة النعامة
University of Naama

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

النعامة في:

الإذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) :.....بن خدة خالدة.....

الرتبة :.....استاذة محاضرة "ب".....الجامعة:..... .النعامة.....صالحي أحمد.....

الكلية:.....الحقوق والعلوم السياسية.....القسم:.....قانون الخاص.....

المشرف على مذكرة الماستر ل الطالب (ة) : 1-.....موساوي ابراهيم.....

رقم التسجيل:.....2080380664.....الفوج:.....A.....

2-:.....

رقم التسجيل:.....الفوج:.....

تحت عنوان:

.....النظام القانوني لعقد البيع عن طريق التسويق الإلكتروني.....

.....

المقدمة لنيل شهادة الماستر في :الشعبة :.....حقوق.....التخصص:.....قانون أعمال.....

خلال الموسم الجامعي :.....2026/2025م.....

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) ، وعليه نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة.

توقيع المشرف (ة)

جامعة النعامة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص
تخصص قانون الأعمال

مذكرة لنيل شهادة الماستر ل . م . د حقوق

النظام القانوني لمكاتب الصرف في التشريع الجزائري

إعداد الطالب :
_ موساوي ابراهيم

اشراف الاستاذ :
_ بن خدة خاليدة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
لعباني نهال مريم	استاذة محاضر ب	رئيس اللجنة
بن خدة خاليدة	استاذة محاضر ب	مشرفا و مقررا
لعيفاوي صبرينة	استاذة محاضر أ	مناقشا

الموسم الجامعي : 2025/2026


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

سورة البقرة : الآية 32

الإهداء

الى من كان له الفضل بعد الله في مسيرتي العلمية إلى والدي الكريمين اللذين غرسوا في روح الصبر والتضحية وإلى كل من ساندني بالكلمة الطيبة والنصيحة الصادقة، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، كما أهديه إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة، وإلى كل من يؤمن بأن الاجتهاد هو طريق النجاح

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي يعد خطوة في مجال التكوين العلمي .
نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة بن خدة خاليدة التي تفضلت بقبول الإشراف على هذا البحث العلمي وما افادتنا به من توجيهات و على تتبعها لهذا البحث بالمراجعة والتصويب في جميع مراحل انجاز البحث، ولا ننسى أن تخص بالشكر إلى أساتذة جامعة النعامة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية خاصة الذين رافقونا طيلة مسارنا الجامعي .كما نشكر اللجنة الموقرة التي عملت على تقسيم عملنا وتقديم الملاحظات القيمة حوله والتي ستسهم دون شك في إضفاء قيمة علمية لهذه المذكرة.

قائمة المختصرات

ص	صفحة
ج.ر	جدريدة رسمية
ق	قانون

مقدمة

تعد مكاتب الصرف في التشريع الجزائري من المؤسسات المالية الحديثة نسبياً ظهرت استجابة للتطورات الاقتصادية، والانفتاح التدريجي للسوق المالية في الجزائر خاصة مع تنامي الحاجة إلى تنظيم عملية صرف العملات الأجنبية خارج الإطار البنكي التقليدي، وقد جاء الإطار القانوني المنظم لها بهدف ضبط نشاط تداول العملات، ومحاربة السوق الموازية، وتعزيز الشفافية في العمليات المالية المرتبطة بالصرف.

وتكمن أهمية هذه المكاتب في كونها وسيطاً مرخصاً يسهل على الأفراد والشركات إجراء عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بطريقة قانونية وآمنة، بما ينسجم والسياسة النقدية للدولة التي يشرف عليها بنك الجزائر، كما ساهم ظهور هذه المكاتب في إدخال تنظيم ووضع حد للمضاربة الغير مشروعة، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي داخل البلاد.

وأقر المشرع الجزائري في هذا الخصوص عدة قوانين وتنظيمات لتأطير هذا النشاط المصرفي، حيث فوض بعض الصلاحيات لممارستها من طرف الأعوان أو المؤسسات التي يفوضها بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92- 04 [1] الذي بادر في تنظيم نشاط الصرف وجاء بعده النظام رقم 96- 07[2] الذي نظمت أحكامه بموجب التعليمة رقم 08/96 [3]التي يبين فيها المشرع شروط تأسيس مكاتب الصرف، لكنه ألغي بموجب أحكام النظام 01/07 الذي حاول تنظيم سوق الصرف، وهذا النظام عدل بموجب النظام رقم 16-01[4]، الذي بين مفهوم مكاتب الصرف والعمليات التي تقوم بها .

[1] نظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بمراقبة الصرف، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 24، سنة 1992، ص 412.

[2] النظام رقم 96-07 المؤرخ في 03 جويلية 1996، يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 1996

[3] تعليمة رقم 08/96، صادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 18 ديسمبر 1996، تتضمن تحديد شروط إنشاء مكاتب الصرف واعتمادها وتنظيمها وسيرها

[4] _النظام رقم 01/16 المؤرخ في 2016/03/6، يعدل ويتمم النظام رقم 01/07 المؤرخ في 2007/02/03، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة

وبالرجوع إلى أحكام القانون 11-03 الخاص بالنقد والقرض(الملغى)[1] نجد أن نشاط مكاتب الصرف كان متعلقاً فقط بالبنوك والمؤسسات المالية، وبصدور قانون رقم 23-09 المتعلق بالصرف والنقد[2] .نجد أن المشرع أقر بشروط فتح مكاتب الصرف كنشاط مصرفي وأصدر من خلال ذلك نظام يحدد نشاط مكاتب الصرف وهو النظام رقم 23_01 [3]

فمن خلال هذه التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والرقمي نجد أن مكاتب الصرف باتت ضرورة حتمية من خلال دورها الحيوي في انعاش الاقتصاد الوطني؛ فهي تنظم نشاط الصرف، وهي آلية قانونية وتنظيمية تهدف إلى تأطير عمليات تحويل العملات الأجنبية وضبطها وفق قواعد قانونية محددة بما يضمن الشفافية والحد من الممارسات غير الشرعية.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه متعلقاً مع توجهات الدولة والاقتصاد العالمي في تحسين الاقتصاد والاستثمار والقضاء على الجرائم المتعلقة بالعملات، لاسيما المتعلقة بعملية الصرف وتبييض الأموال، ومحاربه السوق السوداء التي اصبح يشكل عائقا أمام تنفيذ سياسة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تظهر مجموعة من الدوافع لدراسة هذا الموضوع والتي تكون محفزه لاختيار هذا الموضوع، منها دوافع ذاتية وهي أن الموضوع جديد نسبيا ولديه اهمية اقتصادية جد مهمة خاصة مع التطور التكنولوجي وايضا رغبتنا في اكتساب معلومات عن النشاط المصرفي واليات عمله، وأخرى موضوعية تكمن في ارتباط وعلاقة مكاتب الصرف

[1] الأمر 11/03 المؤرخ في 26 غشت/2003، المتعلق بالنقد والقرض(الملغى)، ج.ر، العدد 52، الصادرة 27غشت/2003

[2] القانون 09/23 المؤرخ في 2023/06/21، المتعلق بالنقد والصرف، ج.ر، العدد 43، الصادرة 2023/06/27

[3] النظام رقم 01/23 المؤرخ في 2023/09/21،المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها.

في تطوير الاقتصاد الوطني لارتباطها بالعملة الوطنية من جهة، والقضاء على السوق السوداء من جهة أخرى كون هذه النقطة حساسة. ومهمة جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من فهم مكاتب صرف ونشاطها والعراقيل التي تواجهها حيث تستهدف الدراسة ما يلي:

- فهم وتحليل مكاتب الصرف وعناصرها.
- تحليل نصوص القوانين التي تنظم هذا النشاط.
- دراسة وتحليل شروط تأسيس هذه المكاتب.
- معرفة كيفية الرقابة على نشاط مكاتب الصرف.
- معرفه الجرائم المتعلقة بهذا النشاط.
- دراسة مسؤولية هذا النشاط.

وللإحاطة بجميع تفاصيل المتعلقة بمكاتب الصرف الجزائر ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

ما هو النظام القانوني الذي أتى به المشرع الجزائري لتأسيس مكاتب الصرف في الجزائر؟

كما تتفرع عن هاته الاشكالية مجموعة من التساؤلات يمكن ذكرها على النحو الآتي ذكره:

- ما هو الإطار القانوني المنظم لعمل مكاتب الصرف في الجزائر؟
- ما هو الشكل القانوني لمكاتب الصرف في الجزائر؟
- ماهي الأساليب القانونية للرقابة على عمل مكاتب الصرف؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل المواد والنصوص والمعلومات، وبالمنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم المبهمة.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات منها قلة الكتب نظرا لعدم تفعيل عمل مكاتب الصرف إلى غاية يومنا هذا رغم أن المشرع استحدث عمل مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 23- 09 والنظام البنك 23- 01.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على التقسيم الثنائي المحبذ في مجال العلوم القانونية وقمنا بتقسيم موضوع بحثنا الى فصلين، تناولنا في الفصل الاول النظام القانوني لمكاتب الصرف حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الاول الاطار المفاهيمي والقانوني لمكاتب الصرف أما المبحث الثاني خصصناه للشروط القانونية

واجراءات تاسيس مكاتب الصرف أما الفصل الثاني كان بعنوان الرقابة على مكاتب الصرف والجرائم المرتبطه بها وقسمناه هو الآخر إلى مبحثين المبحث الاول الرقابة على مكاتب الصرف، والمبحث الثاني الجرائم المتعلقة بمكاتب الصرف والمسؤولية القانونية الناتجة عنها وأنهينا موضوع بحثنا بخاتمة تناولنا فيها الاجابة عن الاشكالية التي عرضناها في بداية الموضوع، وتوصلنا الى اهم النتائج واقترحنا مجموعة من التوصيات حول الموضوع.

الفصل الاول : النظام القانوني لمكاتب الصرف

تمهيد :

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية التي ستساعدنا على فهم مبدئي لمكاتب الصرف والقوانين التي تنظمها، وسنعرج على خصوصية هذه المكاتب ومهامها والتزاماتها والتي ستعطينا فكرة عامة حول موضوع البحث(المبحث الأول)، إلا أن هذه المكاتب تتطلب مجموعة من التدابير اللازمة والشروط القانونية لتأسيسها وهو ما نجد له أساسه القانوني في كل من القانون 09/23 المتعلق بالنقد والصرف، ونظام البنك رقم 01/23 سالفين الذكر إضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تعطى لهذه المكاتب الصفة الرسمية للعمل وذلك من خلال التطرق إلى من الجهات المخول لها قانونا بمنح اعتماد وترخيص لعمل مكاتب الصرف لمزاولة نشاطها بما يتماشى والسياسة النقدية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمكاتب الصرف

من خلال التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي نجد أن المشرع سعى جاهدا للتأقلم مع هذه التطورات من خلال استحداثه لمكاتب الصرف وتعزيز عملها وذلك من خلال ضبط الاطار القانوني، فمن خلال هذا الطرح سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم مكاتب الصرف في(المطلب الأول)، لنتطرق فيما بعد ذلك إلى الإطار القانوني المنظم لمكاتب الصرف في التشريع الجزائري(المطلب الثاني).

المطلب الاول: مفهوم مكاتب الصرف

في هذا المطلب سنتطرق لدراسة كل جوانب المتعلقة بمكاتب الصرف، وذلك على النحو الآتي ذكره:

الفرع الاول: التعريف الفقهي والقانوني لمكاتب الصرف.

أولا:-التعريف الفقهي و اصطلاحي :

على المستوى الفقه القانوني لا توجد تعاريف فقهية، وانطلاقاً من دراستنا يمكننا أن نعرف مكاتب الصرف بأنها: "جهاز انشأه المشرع الجزائري يتولى خصوصاً مهمة الصرف اليدوي من خلال القيام بعملية بيع وشراء العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية أو العكس للأشخاص المقيمين وغير المقيمين بشروط و ضوابط محددة"[1].

أما في الجانب الاصطلاحي، يمكن تعريف مكاتب الصرف على أنها مؤسسة تتخذ مهنتها المعتادة أن تتلقى من الجمهور في شكل ودائع أو غير ذلك، أموالا تتخذها لحسابها الخاص في عمليات حسم واعتماد، أو عمليات مالية، وعدم الخلط مع المؤسسة المالية[2].

[1] برابح منير، دراسة قانونية لمكاتب الصرف في ظل القانون 23-09 القانون النقدي والمصرفي، المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائ ، العدد 1 المجلد 8، 2025، المجلد 8، العدد 1 ، ص 101 .

[2] جيرار كورنو، ترجمة منصور القاضي، معجم المصطلحات القانونية ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، لبنان،1977، ص14 . 17.

2 – التعريف القانوني:

عرّف المشرع الجزائري مكاتب الصرف في النظام البنك رقم 23-01 المتعلق بشروط ترخيص وتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، سالف الذكر: يُقصد في مفهوم هذا النظام بـ مكاتب الصرف كل شركة صرف تؤسس حسب الأشكال المنصوص عليها في المادة 91 من القانون رقم23-09، للقيام بعمليات الصرف اليدوية:

أ – عمليات بيع العملة الوطنية للعملة الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين في إطار حق أو منحة الصرف... إلخ.

ب – عمليات بيع العملة الوطنية للعملات الأجنبية بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين، في حدود الرصيد المتاح لديهم بالدينار عند نهاية إقامتهم بالجزائر... إلخ.

ج – عملية شراء مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة من قِبَل أشخاص طبيعيين مقيمين أو غير مقيمين[1].

وتُعدّ مكاتب الصرف ذات نشاط مصرفي ومهمتها بيع وتحويل العملات الأجنبية بخلاف البنك، وحسب المادة 2 من النظام 23-01 سالف الذكر، فإن الأعمال المصرفية كانت حكراً على البنوك والمؤسسات المالية فقط فيما سبق، ولكن اليوم تُعدّ أيضاً من الأعمال التابعة لمكاتب الصرف، وعليه فإن المادة 2 من النظام سالف الذكر عرفت لنا مكاتب الصرف بأنها:(شركة تجارية تأسست وفق الأشكال التي ينص عليها قانون النقد والصرف وتكون من عدة أشكال من الشركات التجارية كشركة المساهمة البسيطة، وشركة ذات اسهم، وشركة ذات مسؤولية محدودة، وعكس البنوك و المؤسسات المالية التي تكون على شكل شركات ذات أسهم).

وعليه فإن هذه المكاتب هي مؤسسات تقوم بعملية التوسط بين الافراد و البيع و الشراء للعملات الاجنبية مقابل الدينار الجزائري وتكون خاضعة للقانون التجاري في أعمالها بحسب الشكل في المواد 3 و 544 بعد تعديله بموجب ق22-09، الذي أضاف نوع شركة المساهمة البسيطة.

[1] أنظر إلى المادة 2 من نظام رقم 01/23 المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، سالف الذكر.

الفرع الثاني: خصوصية مكاتب الصرف

تتميز مكاتب الصرف بمجموعة من الخصوصيات تميز عملها عن باقي المؤسسات المالية والبنوك والتي يمكن ذكرها بما يأتي:

- ذات نشاط مصرفي، بحيث يقتصر دور مكاتب الصرف على البيع والشراء مقابل العملة الأجنبية.
- عمل تجاري، تعتبر عمليات الصرف سواء كانت جزئية أو كلية من الأعمال التجارية.
- تعتبر وسيطاً مالياً معتمداً، بحيث تقوم بعملية التوسط بين البائع والمشتري في مجال بيع العملات للأفراد[1].
- ممارسة جزء من النشاط المصرفي والنقدي بحيث تم توكيل مكاتب الصرف بمهمة تحويل العملات بين الدينار والعملات الأجنبية، ولا يجوز لها أن تقوم بمهام اخرى كفتح الحسابات، منح القروض فهذه صلاحيات منوطة بالبنوك والمؤسسات المالية، وعلى العكس فإن هذه الأخيرة تؤمن بعملية تحويل العملات.
- تتخذ هذه المكاتب الشكل المحدد لها قانوناً: فمكاتب الصرف هي شركات تجارية، وهذا يعني أنها تحتكم في شكلها إلى القانون التجاري وتتخذ أشكالاً معينة.
- تتعامل هذه المكاتب تعاملاً يدوياً أي أنها تتبادل صرف العملة بشكل يدوي تقليدي، ولا يدخل في مهامها الصرف الإلكتروني الذي يعتمد على الوسائل الإلكترونية و تعالج الدينار النقدي و هذا لان هذه المكاتب حديثة ولا يمكن منحها هذا النوع من المهام حتى يتم انشاؤها بشكل كامل وان تكتسب الخبرة فهذه العملية الإلكترونية حديثة على الجزائر[2].

[1] بدراي محمد، الشروط المتعلقة بالترخيص لتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، في الجزائر، قراءة في نظام رقم 23-01 .المركز الجامعي الشريف بوشوشة افلو، للعدد 02، المجلد 11، جوان 2026، ص 151 .

[2] برابح منير، المرجع السابق، ص 171 – 173.

الفرع الثالث: مهام مكاتب الصرف وأهميتها

في هذا الفرع نتطرق إلى مهام مكاتب الصرف، وهي مهام محدودة فقط في عمليات الصرف اليدوي، والتي يمكن من خلالها استخلاص أهمية مكاتب الصرف.

أولا: مهام مكاتب الصرف.

وهي العمليات التي نصت عليها المادة 2من النظام 23-01، وهي كالتالي:

1- بيع العملات لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين:

عمليات البيع مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين بحيث ان عمليات الصرف لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين لأغراض في اطار محدد كالآتي:

- السفر إلى الخارج.
- العلاج الطبي في الخارج.
- نفقات المهام.
- نفقات الدراسة والتدريب.

2-بيع العملات لصالح الأشخاص الطبيعيين الغير مقيمين

بالنسبة لهذه الفئة، تكون عملية بيع العملات قابلة للتحويل بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في حدود الرصيد الباقي لديهم بالدينار عند نهاية إقامتهم بالجزائر والناتجة عن عمليات تنازل من العملة الأجنبية المنجزة من قبل في إطار حق أو منحة أو سفر[1].

3-عمليات الشراء من الأشخاص المقيمين وغير المقيمين

تقوم هذه الأخيرة بشراء العملات مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من قبل هذه الفئة، أي أنها تقبل بشراء عملات أجنبية، وهذا يزيد من فرص زيادة السياحة والاستثمار الأجنبي[2].

[1] بداري محمد، المرجع السابق، ص 152 .

[2] برابح منير، المرجع السابق ، ص 171

ثانيا: أهمية مكاتب الصرف.

فمن خلال هذا الطرح يمكن استخلاص أهمية مكاتب الصرف بما يأتي:

1. تعزيز الاستقرار النقدي :

تكمن أهميتها في محاربة السوق الموازية، وهذا ما يدعم رؤوس الأموال وتتبع الاموال بشكل دقيق، فهي أيضاً تحارب عدة جرائم مثل: جرائم تبييض الأموال – التزوير – تمويل الارهاب، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج حيث تقوم بالتدابير اللازمة لضمان الأمن النقدي كما نصت المادة 3/99 ق 23-09 التي تتحدث عن الترخيص، وأنه يأخذ بعين الاعتبار قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التنموية في ظل ظروف تتلائم مع السير الحسن للنظام المصرفي وهذا ما يؤكد طرحنا في هذا العنصر من خلال اجتهاد مكاتب الصرف بتقديم خدمة جيدة للزبائن.

2- تعزيز الاقتصاد الوطني

تساعد هذه المكاتب بالقيام بعمليات صرف بسهولة وتحويلات محلية ودولية، مما يتيح تحويل الأموال وتمويل الأعمال التجارية، وتلعب أيضاً دوراً هاماً في تعزيز النشاط التجاري والسياحي وذلك بتوفير عمليات صرف بأسعار تنافسية، وهذا ما يساعد على تطوير السياحة[1] .

3 - محاربة السوق الموازية:

السوق الموازية في مجال البيع هي تحويل العملات خارج الإطار القانوني، وهي تنهب العملة الصعبة وتؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. ومع استحداث المشرع الجزائري 23-09 مكاتب الصرف نجد أن هذا يضيق الخناق نوعا ما على السوق السوداء، لأن مكاتب الصرف تكون حاضنة لأموال الأفراد وتمنح للأفراد الحرية في صرف العملات دون خوف من السرقة أو ما شابهها من الجرائم[2] ، لكن نقترح أن يتم تعميم مكاتب الصرف على كامل التراب الوطني فذلك سيساهم بشكل أفضل في تعزيز النظام المصرفي في الدولة.

---

[1] محمد نيهي، النظام القانوني لمكاتب الصرف في التشريع الجزائري ،، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة البويرة، العدد 1،المجلد 19،جوان 2024، ص 80-81 .

[2] برابح منير، المرجع السابق، ص 178.

4 – تخفيف الأعباء على البنوك:

دور مكاتب الصرف في هذه النقطة يتحدد في تخفيف الضغط على البنوك في تقديم العديد من النشاطات، ومنها الصرف اليدوي للعملية عند توكيل هذه العملية لمكاتب الصرف ستتفرغ البنوك الى النشاطات الاخرى فالبنوك لها دور مهم في الاستثمار والاقتصاد الوطني و أيضا يخفف عبئ الانتظار بالنسبة للأشخاص[1].

الفرع الرابع: الالتزامات القانونية لمكاتب الصرف

تلتزم مكاتب الصرف بمجموعة من الالتزامات يمكن دراستها بما يأتي:

أولاً: إرسال التقارير التنظيمية

تقوم مكاتب الصرف والبنوك والمؤسسات المالية بتقديم توضيح مالي خاص بها، ويجب أن يكون هذا التقرير واضحا وشفافاً وتقدّم فيه المعلومات المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها المكتب و مخاطره ، وترسل هذه البيانات إلى اللجنة المصرفية بصفتها جهة رقابية[2].

ثانياً: الالتزام بإرسال معلومات مالية سنوية

تلتز بإرسال رسالة إلى المحافظ وهي رسالة الالتزام من أصحاب رؤوس الأموال يعهدون فيها بالشرف على جميع المعلومات، ويلتزمون بالإفصاح عن كل تغير مهم يخص هذه المعلومات، وذلك استناداً إلى المادة 3 من تعليمة 11-07، كما ألزمت مكاتب الصرف بالخضوع لأحكام المادة 99 من الأمر 03-11(الملغى)، وهذا ما يبرر أن مكاتب الصرف تخضع للنظام المحاسبي، يساعد على اعداد تقارير تخدم أهداف المؤسسة وتوفير الرقابة الداخلية في النظام.

ثالثا: الالتزام بأخلاقيات العمل

المقصود بأخلاقيات المهنة مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الموظفين مثل النزاهة والسرية، الاحترافية والمسؤولية لضمان جودة الأداء والعدالة وتعزيز ثقة العملاء و حماية حقوق الجميع [3]، وهو مانجد له أساسه القانوني في نص المادة 64 من القانون رقم

---

[1] برابح منير،المرجع نفسه، ص179-180.

[2] أنظر إلى المادة 3/38 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والقرض سالف الذكر.

[3] جامعة سوق اهراس https:// univ. Soukahras.dz، المحور الثالث أخلاقيات المهنة 2024 ، ساعة التصفح 18:32

23 – 09 سالف الذكر، التي تؤكد على صلاحيات المجلس منها قواعد السير الحسن و اخلاقيات محددة على البنوك المؤسسات المالية منها مكاتب الصرف.

رابعا: الالتزام بالسر المهني

ونعني بالسر المهني هو الالتزام الاخلاقي وقانوني يفرض على الموظف أو المهني مثل عدم افشاء المعلومات أو الوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفته وحمايتها من الافشاء للغير لتفادي الاضرار بالمصلحة العامة او الخاصة و يعد ركن اساسي لأمن المعلومات[1].

خامسا: الالتزام بالاعلام

وهو التزام تابع للعملية البنكية والمصرفية فبالرجوع الى التشريع الجزائري نجده فرض على البنوك والمؤسسات المالية مهمة الاعلام للجمهور وعمليات صرف العملة التي تقوم بها مكاتب الصرف، إذ نجد أن المشرع جعل هذا الالتزام أساسي ومن المهام الاساسية للبنوك والمؤسسات المالية ومكاتب الصرف[2].

المطلب الثاني: الأساس القانوني لمكاتب الصرف

الفرع الاول : القانون النقدي والمصرفي 23- 09

يعرف القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بأنه الإطار التشريعي الذي ينظم المجال النقدي والمصرفي في الجزائر ويحيد القواعد المتعلقة بإصدار النقد وتنظيم نشاط البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك شروط إنشاءها واعتمادها ورقابتها، وكذا ضبط عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال. كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استقرار النظام المالي وحماية الاقتصاد الوطني، عبر تكريس صلاحيات بنك الجزائر في الإشراف والرقابة ووضع آليات قانونية للوقاية من المخاطر المالية والجرائم المصرفية، مع تحديد المسؤوليات والعقوبات المترتبة عن مخالفة أحكامه.

وفي هذا الصدد سنقوم بدراسة مواد هذا القانون لنتعرف على ما ذا أشارت إليه.

---

[1] موقع ويكيبيديا https: har.wikipidia. : arg . السر المهني .

[2] حوماتس حسيبة، الالتزام بالإعلام في عملية البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر القانونية ، تخصص قانون الخاص سوق الأهراس، 2008-2009، ص 9-10.

وسنبدأ بالمادة 02 من قانون رقم 23-09 والتي تعرف لنا وحدة النقد الجزائري وهي حجر الأساس للنظام النقدي في البلاد، فهي تنص على أن الدينار الجزائري هو الوحدة النقدية الأساسية للجمهورية الجزائرية، وينقسم إلى 100 جزء متساوي يسمى السنتيم. وتجسد هذه المادة سيادة الدولة حيث يفرض الدينار كعملة وحيدة للتعاملات الرسمية والقانونية داخل الجزائر ويكتسب الدينار قوته في سداد الديون والالتزامات المالية، فلا يمكن رفض التعامل به. وتعتبر هذه المادة مدخل للقانون حيث تبنى عليه مواد:

أ- إصدار النقد.

ب- تحديد قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية.

ج- جعل صلاحيات بنك الجزائر في حماية قيمة هذه الوحدة النقدية.

وهذا ما يفيدنا في فهم نشاط مكاتب الصرف فمعرفة العملة وحمايتها هي أساس نشاط مكاتب الصرف.

حيث تمنح للمجلس النقدي والمصرفي صلاحيات واسعة لإصدار الأنظمة التي تنظم شروط الترخيص العمليات الخاصة بمكاتب الصرف فهذه المادة تعطي لمجلس النقد والصرف صلاحيات بإصدار أنظمة تحدد القواعد المطبقة في العمليات من وإلى الخارج بما في ذلك نشأة مكاتب الصرف اليدوي، بهدف القضاء على السوق السوداء وخلق إطار قانوني آمن لجذب العملة الصعبة والسماح بفتح شبكة واسعة من المكاتب لتسهيل عمليات الصرف للجمهور، وتخضع هذه المكاتب لرقابة صارمة من بنك الجزائر واللجنة المصرفية لضمان الامتثال لقوانين مكافحة تبييض الأموال[1].

كما نجده نص على آليات الطعن القضائي والقرارات والأنظمة الصادرة عن السلطة النقدية (المحافظ والمجلس النقدي والمصرفي) وتحدد هذه المادة طرق الرقابة القضائية على أعمال بنك الجزائر حيث تميز بين نوعين من الطعن:

أ- الطعن في الأنظمة العامة التي يصدرها المجلس النقدي والمصرفي.

ب- الطعن في القرارات الفردية التي يصدرها المحافظ وتخص أشخاص معينين (مثل: منح أو سحب الاعتماد لمكتب الصرف أو البنك).

[1] أنظر إلى المادة 66 من القانون رقم 09/23 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

وتحصر المادة الاختصاص القضائي في المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر.

ولقد قسمت المادة الحق في التقاضي إلى فئتين:

أ- وزير المالية: له الحق في رفع دعوى لإلغاء ضد الأنظمة الصادرة عن مجلس النقدي والمصرفي المشار إليها في المادة 66 وهذا ينظم توازن القوى بين الحكومة والبنك الجزائري.

ب_ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين: مثل أصحاب البنوك أو مكاتب الصرف الذين استهدفوا بقرار مباشر من المحافظ، يجب أن يكون الشخص متضرر بشكل مباشر من القرار ليكون له الحق في الطعن.

وحددت آجال الطعن بمدة 60 يوماً لرفع الدعوى تبدأ من تاريخ النشر للأنظمة العامة أو تبليغ القرارات الفردية كما تلتزم بنشر القرارات المتعلقة بالنشاطات المصرفية[1].

أضف إلى ذلك نجد أنه نص على تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركة ذات أسهم، ويتأسس الوسطاء المستقلون ومكاتب الصرف في شكل شركة ذات أسهم أو شركة مساهمة بسيطة، أو شركة ذات مسؤولية محدودة[2].

ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي ممارسة نشاط الصرف لا سيما فتح واستغلال مكاتب الصرف إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر باعتباره الجهة المختصة بتنظيم ومراقبة هذا المجال، ويهدف هذا الترخيص لضمان خضوع نشاط الصرف لرقابة الدولة وحماية الاقتصاد الوطني وتنظيم تداول العملة الصعبة ومكافحة الممارسات غير القانونية في السوق الموازية وتبييض الأموال، مما يجعل من هذا الترخيص شرطاً جوهرياً لمشروع النشاط[3].

كما أكد على مبدأ إلزامية الاعتماد لممارسة نشاط الصرف، حيث لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي إنشاء أو استغلال مكتب صرف إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر. ويمنح هذا الاعتماد وفق شروط وضوابط يحددها التنظيم بما يضمن توفر الكفاءة والضمانات اللازمة لممارسة هذا النشاط في إطار قانوني منظم، وتهدف هذه المادة

[1] أنظر إلى المادة 66 القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[2] أنظر إلى المادة 21 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[3] أنظر إلى المادة 99 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

إلى إخضاع نشاط الصرف لرقابة السلطة النقدية بما يساهم في تنظيم سوق الصرف وحماية النظام المالي والحد من الممارسات غير المشروعة[1].

الفرع الثاني : نظام بنك الجزائر رقم 23-01

يعرف نظام بنك الجزائر رقم 23-01 بأنه نص تنظيمي صادر عن بنك الجزائر في إطار تطبيق أحكام القانون النقدي والمصرفي، ويهدف إلى تحديد القواعد والإجراءات العملية التي تحكم نشاطات البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما ما يتعلق بشروط الترخيص والاعتماد وتنظيم عمليات الصرف، وآليات الرقابة والإشراف على الفاعلين في القطاع المصرفي. كما يجسد هذا النظام الدور التنظيمي لبنك الجزائر في ضمان سلامة وشفافية المعاملات المالية

والحفاظ على استقرار النظام النقدي، من خلال وضع ضوابط دقيقة تضمن الامتثال للتشريعات وتحد من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي، كما نجد أيضا يوضح ماهي الاجراءات القانونية اللازمة لحصول مكاتب الصرف على ترخيص، فهو ينص على الشروط التي تتعلق بالترخيص ومنح الاعتماد[2].

كما تضمن أيضا هذا النظام تعريف بعض المصطلحات المرتبطة بالنشاط مثل العملة الصعبة وعمليات الصرف، ومكاتب الصرف، وغيرها، بهدف إزالة أي غموض قانوني وضمان فهم موحد للنصوص التنظيمية[3]، مع تحديد الشروط الموضوعية والشكلية الواجب توفرها في طالب الاعتماد سواء تعلق الأمر بالشخص الطبيعي أو المعنوي، بما في ذلك الكفاءة المهنية، النزاهة والقدرة المالية، كما تلزم هذه المواد أصحاب مكاتب الصرف باحترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصرف، خاصة ما يرتبط بالشفافية وتتبع العمليات المالية مع فرض مسك سجلات دقيقة للعمليات المنجزة، وتمنح هذه الأحكام لبنك الجزائر سلطة الرقابة والمتابعة بما في ذلك إمكانية سحب أو تعليق الاعتماد، في حالة الإخلال بالشروط أو مخالفة التشريع المعمول به اضافة الى ذلك تحدد هذه المواد نطاق النشاط المسموح به

[1] أنظر إلى المادة 100 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر

[2] أنظر إلى المادة 1 من نظام رقم 23-01 المتعلق بترخيص و تأسيس واعتماد مكاتب الصرف، سالف الذكر.

[3] أنظر إلى المادة 2 من النظام رقم 23-01 المتعلق بتأسيس و ترخيص واعتماد مكاتب الصرف، سالف الذكر.

لمكاتب الصرف، والقيود المفروضة عليها بهدف ضمان استقرار النظام المالي، ومكافحة الجرائم المالية، خاصة تبييض الأموال وتمويل الارهاب[1].

المبحث الثاني: الشروط والإجراءات القانونية لتأسيس مكاتب الصرف

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى شروط التأسيس مكاتب الصرف في (المطلب الأول)، لنتطرق فيما بعد ذلك الإجراءات الإدارية والتدابير اللازمة لتأسيس مكاتب الصرف ومن هي الجهات المخول لها قانونا منح الاعتماد والترخيص لمباشرة هذه الأخيرة عملها وفقا للقانون الجزائري في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: شروط تأسيس مكاتب الصرف

رجوعا إلى القانون رقم 09/23 والنظام 01/23 سالفين الذكر، نجد أن مكاتب الصرف تتخذ شكل من أشكال الشركات التجارية، وأن هذه الشركات تأخذ رأس مال محدد (الفرع الأول)، لنتطرق فيما بعد ذلك إلى الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسين الذين يريدون انشاء هذا النوع من المكاتب(الفرع الثاني).

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالشركة ورأس المال

استنادا إلى القوانين الناظمة لعمل مكاتب الصرف ووفقا للقواعد العامة نجد أن هذه المكاتب يجب أن تتخذ شكل من الأشكال التالية:

أولا – شركة ذات المسؤولية المحدودة.

تخضع الشركة في إنشائها الى القواعد العامة بالإضافة الى الشكل وتتكون من شريكين على الاقل[2]، كما نصت المادة 566 من قانون رقم59/75 المتضمن القانون التجاري[3]، على أنه: " يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة من طرف الشركاء في القانون الاساسي للشركة وينقسم الى حصص ذات قيم اسمية متساوية "

[1] أنظر إلى المواد من 3 الى 12 من نظام 23-01 المتعلق بنظانم البنك، سالف الذكر.

[2] بن لطرش منى، محاضرة في مادة الشركات التجارية كلية الحقوق جامعة منتوري بقسنطينة- 2023، ص 79.

[3] الأمر رقم 59/75 المتضمن القانون التجاري، ج.ر، العدد 101 .

ويجب أن يشار الى رأس المال هذا في وثائق الشركة وهذا النوع من الشركات هي مزيج من شركة الاشخاص وشركة الأموال كما لا يجوز الزيادة في راس مالها و الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام كما لا يمكن احالة حصص الاشخاص الى الاجانب و تشبه شركة الاموال من ناحية تحديد مسؤولية كل شريك فيها عن ديون الشركة بمقدار حصته. وعدم الانقضاء بسبب الاعتبار الشخصي ويتماش هذا النوع مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويكون رأس مال مكاتب الصرف التي تتخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة بـ 100,000 دج نقديا وكليا عند التأسيس .

ثانيا – شركة ذات أسهم والمساهمة البسيطة:

وهي تتكون من 7 شركاء يكون رأس مالها من حصص في شكل أسهم قابلة للتداول ومنه يمكن لمكاتب الصرف أن تتشكل في شركة مساهمة ولا يمكن لشريك فيها اكتساب صفة التاجر وتكون ديونه على حسب ما يمتلك من أسهم[1].

أما شركة المساهمة البسيطة فقد استحدثها المشرع في القانون رقم 22 – 09 المعدل والمتمم للأمر 59/75 وهي شركة تجارية بحسب شكلها ولها خاصيتين تميزها وتجعلها مختلفة وهي خاصية التعاقدية حيث فتح المشرع مجال التعاقدية زيادة على رأس مال وثانية تنشأ من طرف المؤسسات العاملة عل علامة مؤسسات ناشئة[2]، والحد الأدنى لرأس مال هذه الشركات هو 1,000,000 دج مليون دينار جزائري أما رأس مال شركات ذات أسهم هو 5,000,000 دج عند اللجوء الى الادخار العلني و 1,000,000[3].

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في المؤسسين

سنتطرق الى الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسين:

[1] منى بن لطرش، المرجع السابق، ص 173.

[2] برابح منير، المرجع السابق، ص 174.

[3] أنظر إلى المادة 594 من الأمر رقم 75-59، سالف الذكر، والمادة 6 من نظام 01/23 سالف الذكر.

1 – أهلية:

ونقصد بها عدم وجود مانع من موانع الأهلية كالعته أو السفه والجنون وأن يكون من يريد تأسيس مكاتب الصرف متمتع بالأهلية القانونية، إذ لا يجوز أن يكون مؤسسا ومسيرا أو قائما بالإدارة كل شخص أدين بأحد الجرائم التالية:

أ – الجناية

ب – الجناية والجنحة متعلقة بالاختلاس أو سرقة أو نصب... الخ

ج – مخالفة أحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة بالصرف

د – تزوير المحررات

هـ – مخالفة قوانين الشركة حسب المادة 87 ق 23 – 09[1].

2– أن يكون المسيران الاعلى رتبة مقيمان:

ويجب أن يكون عدد المسيرين لا يقل عن 2 مقيمين داخل الوطن اقامة دائمة سواء بالنسبة للمكاتب المنشأة في خارج الجزائر أو في الداخل وذلك من أجل استعانة بهم من طرف الشركات وأيضا لسهولة مراقبتها وتحميلها المسؤولية. وأيضا ضمان وجودها داخل حدود الوطن وهذا يضمن فاعليتهما في الميدان[2].

المطلب الثاني: الإجراءات الإدارية لفتح مكاتب الصرف

في هذا المطلب سنتطرق الى أهم إجراءين ، الأول هو طلب الترخيص وهو ما سنحاول التفصيل فيه (الفرع الأول)، أما الاجراء الثاني هو منح الاعتماد وهو إجراء لا يقل أهمية عن سابقه إذ بدونه لا يمكن فتح ومزاولة هذه النشاط (الفرع الثاني).

الفرع الأول: طلب الترخيص

لم يحدد النظام رقم 23 – 01 الوثائق المطلوبة لطالب الترخيص ولكن تطرق لشكل الشركات التي من خلالها طالب الترخيص، ومن خلال ما سبق سنستنتج أن الملف يتكون من عقد الشركة وتحديد رأس مالها، زائد القواعد العامة المنصوص عليها في القانون النقدي

[1] برابح منير، المرجع السابق، ص 175.

[2] أنظر إلى المادة 98 من القانون رقم 23–09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

و المصرفي لا نشاء البنوك والمؤسسات المالية مع الشروط المتعلقة بالمؤسسين والتي من خلالها تتبين اهليتهم في قيادة هذه المكاتب وهي الأهلية وخلوهم من الموانع الجنائية وأن يكون اثنا اعلى رتبة مقيمان في داخل الوطن، وهذا يدخل ضمن وثائق ملف التأسيس بكل اختصاص[1].

ويتولى دراسة الملفات مجلس النقدي والمصرفي والذي يتكون من مجلس إدارة البنك الجزائر والمحافظ رئيسا وشخصية تمتاز بكفاءتها في الميدان الاقتصادي والنقدي واخرى في مجال الصيرفة الاسلامية، واطار برتبة مدير عام تابع لبنك الجزائر.

ويقوم المجلس بدراسة الملف من كل نواحيه القانونية والمالية وذلك في مدة زمنية محددة لا تقل عن 3 أشهر[2].

وإذا تم رفض طلب الترخيص من طرف المجلس النقدي والمصرفي يتم الطعن في القرارات أمام المحكمة الإدارية للاستئنافات في مدينة الجزائر وهذا بموجب المادة 95 من القانون 23-09 سالف الذكر، التي تنص على أنه:(يمكن الطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر في القرارات بموجب المواد 89 و 92 – 93 اعلاه)، ويكون أجل رفع دعوة الإلغاء لمدة 60 يوم من التبليغ.

الفرع الثاني: منح الاعتماد

بالرجوع إلى القانون09/23 المتعلق بالنقد والصرف نجد أن المشرع أوجب أن يتم تقديم طلب الاعتماد في الآجال المحددة بموجب مقرر إلى محافظ البنك وينشر ذلك في الجريدة الرسمية[3]، في أجل لايتجاوز 12 شهر من تاريخ تبليغ الترخيص[4]، ويرفق هذا الطلب بملف الاعتماد .

[1] حكيم زاواي مكتب الصرف، ترخيصا واعتمادا في ظل القانون النقدي والمصرفي والقوانين المكملة له. جامعة الشيخ الشهيد العربي تبسي، العدد 2،المجلد 7 ، 2024، ص 555_661.

[2] أنظر إلى المادة 4 من النظام 01/23 المتعلق بترخيص وتأسيس واعتماد مكاتب الصرف، سالف الذكر.

[3] أنظر إلى المادة 99 من القانون 09/23 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[4] أنظر إلى المادة 5 من النظام 01/23 المتعلق بترخيص وتأسيس واعتماد مكاتب الصرف، سالف الذكر.

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن المشرع شدد على ملائمة المحل لنشاط الصرف و يجب ان يكون موقع لائق مع مراعات السلامة، وأن يكون في أماكن عمل متباينة لضمان جودة الخدمة في المحل المخصص لمكاتب الصرف، وهذا ما نجد له أساسه القانوني في نص المادة 7 من النظام 01/23 التي تنص على أنه:(تقوم المصالح المعنية لبنك بمعاينة المسبقة للمحل الموجه لنشاط مكاتب الصرف.....)، ويُقترح برأيئنا أن يتم تقنيين المواقع الإلكترونية الخاصة بمكاتب الصرف وذلك لتسهيل التعامل مع الأفراد.

وتنص المادة 12 من التعليمة 11 – 07 الخاصة بتأسيس البنوك والمؤسسات المالية على أن ملف طلب الاعتماد كاملاً يجب أن يكون مكوناً من 7 نسخ نذكرها:

– رسالة التزام معتمدة من طرف الجمعية العامة للمساهمين موقع عليها من طرق رئيس هيئة المداولة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية المعد لنموذجها ملحق رقم VI لهذه التعليمة .

– نسخة من القانون الأساسي للشركة

– نسخة من السجل التجاري

– نسخة من التصريح بالوجود الجبائي

– شهادة تحرير حصة من رأس المال الادنى

– شهادة تحويل العملة الصعبة للمساهمين الغير مقيمين

– نسخة أصلية من التقرير المتضمن قيمة الحصص العينية

– محرض مؤقت لاجتماع الجمعية العامة التأسيسية والمتضمنة انتخاب رئيس الجمعية

– محضر موثق لاجتماع الجمعية العامة العادية

– مصادقة محافظ البنك الجزائري على أعضاء هيئة المداولة

– محظر هيئة المداولة

– نسخة مصادق عليها بالهامش من سند الملكية أو عقد الإيجار للمقر الذي يأوي مقر رئيس البنك.

وبعد ذلك يتم تقديم دراسة مفصلة للمشروع ويتم تقديم فيها معلومات دقيقة كالتعريف بالإطارات المسيرة و مهامها وشروط التكفل بمخطط الحسابات و شروط الاقامة اداة الاعلام

الالي وشروط التكفل بالمراقبة الداخلية... إلخ، وعلى أساس هذه العناصر تتم دراسة منح الاعتماد وينظمها مفتشي مستوى بنك الجزائر[1].

وبعدى دراسة الملف كاملاً فإنه على حسب المادة 4 من النظام 23 – 01 سالف الذكر، فإنه يمنح الاعتماد بعد 3 أشهر من تقديم الملف كاملاً وإذا تم قبول الملف فيسري مفعول الترخيص من يوم التبليغ.

ثم يتم طلب الاعتماد من المحافظ في مدة 12 شهر من يوم التبليغ وإذا تم تجاوز المدة من المسيرين يكون الملف تحت طائلة البطلان حسب المادة 5 من نظام 23 – 01. وبعد أخد الاعتماد يتم مزاولة النشاط خلال مدة 12 شهر من يوم اخذه و ذلك ان الشروع الفعلي في مزاولة الانشطة الخاصة بالسجل التجاري تكون مرهونة بالترخيص او الاعتماد النهائي و

كما يجدر الإشارة أن أي تعديل يطرأ على القانون الأساسي لمكاتب الصرف و خاصة المتعلقة بتعديلات براسمال والمساهمات يخضع الى ترخيص مسبق من طرف المجلس النقدي والصرفي، وعند طلب الترخيص مرة ثانية يعين عرض المشروع على المجلس وهذا ما يضيع استثمارات ويؤدي أن عدم نشوء مكاتب الصرف كثيرا وهذا لأن هذا الإجراء يعرقل الزمن ويجعل عملية الإنشاء طويلة نوعا ما[2].

ويحتوي مقرر الاعتماد على مجموعة من البيانات نذكر منها:

- تاريخ الحصول على الترخيص
- تاريخ طلب الاعتماد
- الاسم التجاري
- بيان العمليات المرخص بها... إلخ

[1] اسمهان صميدة – النظام القانوني لمكاتب الصرف مذكرة ماستر حقوق، تخصص قانون الاعمال ، 2024/2023، ص 23-24.

[2] أنظر إلى المادة 8 من نظام 23 – 01 المتعلق بالتأسيس والاعتماد والترخيص لمكاتب الصرف، سالف الذكر.

ويجب على كل مؤسسة حاملة للاعتماد أن تبلغ بنك الجزائر بأي تغييرات. وبما ان قرار المحافظة قرار إداري فيمكن الطعن أمام الجهات القضائية الإدارية وهذا ما ذهب له المدرسة الموضوعية[1] .

[1] اسمهان صميدة، المرجع السابق ، ص 25-26.

ملخص الفصل الاول :

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى مجموعة من التعاريف والخصائص والمهام والالتزامات التي تكون مكاتب الصرف منوطة بها وناقشنا كل هذه المعلومات في المبحث الاول واعطينا تعريفا اوليا وشاملا لمثل هاته المكاتب وفي المبحث الثاني عرجنا على شروط التي يجب توافرها لي مزاولة نشاط مكاتب الصرف وفيه قمنا بمعرفة طلب الترخيص ومنح الاعتماد وايضا الاساس القانوني الذي ينظم مكاتب الصرف كقانون النقد و الصرف 23-09 ونظام البنك 23-01

الفصل الثاني : الرقابة على مكاتب الصرف والجرائم المرتبطة بها

تمهيد :

من خلال اطلاعنا على السياسة المتبعة من طرف المشرع الجزائري بخصوص مكاتب الصرف نجد أنه فرض رقابة صارمة عليها حماية للاقتصاد الوطني والحفاظ على العملة الوطنية واستقرارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه جرم كل نشاطات متعلقة بمخالفة تنظيم الصرف.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل بدراسة الهيئات المكلفة بالرقابة على مكاتب الصرف في (المبحث الأول)، لتطرق فيما بعد ذلك إلى الجرائم المتعلقة بالنشاط المصرف والمسؤولية الناتجة عنها في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الرقابة على مكاتب الصرف

من خلال بحثنا في موضوع مكاتب الصرف وجدنا أن المشرع الجزائري فرض تدابير قانونية صارمة على كل من يرغب في الاستثمار في النظام المصرفي، وذلك من خلال إعطاء مجلس النقدي الرقابة السابقة على تأسيس مكاتب الصرف(المطلب الأول)، لتأتي بعد ذلك اللجنة المصرفية وتمارس في إطار الصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون الرقابة اللاحقة تتعلق بنشاط وعمل مكاتب الصرف(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الرقابة السابقة لمجلس النقد والصرف

يمثل مجلس النقد والصرف الجهاز التشريعي في المجال المصرفي، وهو ما سنحاول التفصيل فيه من خلال هذا المطلب، بما يأتي:

الفرع الأول: مجلس النقد والصرف

يعتبر مجلس النقد والصرف سلطة إدارية تهدف لمواكبة التطور الحاصل بالمجال المصرفي. وهو سلطة نقدية كما أشار المشرع في المادة 64 من القانون 23-09، وتتجلى صفته النقدية كونه مسؤولاً عن عملية النقد والصرف، وكذا ممارسة كل العمليات في المجال المصرفي والمال، نجد أن له الصلاحيات المخولة له من طرف السلطة التنفيذية، وبالتحديد وزارة المالية؛ وعليه فإنه لا يخضع لرقابة ولا رئاسة، وهذا ما يفسر على أنه سلطة إدارية مستقلة[1].

يتكون من 11 عضواً، على خلاف تشكيلة مجلس النقد والقرض الذي كان يتكون من ثمانية أعضاء. فقد قام المشرع بموجب المادة 61 منه القانون بزيادة ثلاثة أعضاء يتسمون بالخبرة في الميادين التالية:

- الميدان الاقتصادي والنقدي.
- ميدان الصيرفة الإسلامية.
- رتبة مدير عام على الأقل في بنك الجزائر.

[1] ريما مسعود، النظام القانوني للمجلس النقدي والمصرفي على ضوء القانون 09/23، مذكرة الماستر، تخصص دولة ومؤسسات، جوان 2024 ، ص78.

وهذا ما يفيد في مواكبة التطور الحاصل في المجال المصرفي بالإضافة إلى الخبرة والكفاءة.
وبذلك تكون تشكيلة هذا المجلس متكونة من:

1/ أعضاء إدارة بنك الجزائر وهم:

- المحافظ ونوابه الثلاثة.
- أربعة موظفين ذوي درجة عليا في السلم الوظيفي.
- شخصية تختار حسب كفاءتها في المجال الاقتصادي والنقدي.
- شخصية تختار حسب كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية.
- إطار من بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل.

فهذه التشكيلة تعتبر عاملاً مهماً لإجراء مداولات ناجحة في المواضيع المعقدة، وهذا ليضمن الجدية ويجعل المجلس يعمل بكل كفاءة[1].

الفرع الثاني: رقابة المجلس النقدي والمصرفي (الرقابة السابقة).

يعتبر من أهم هيئات الضبط القطاعي، له العديد من الصلاحيات بصفته سلطة نقدية، كما يعتبر هيئة استشارية كلما تداولت الحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، ويمارس مهامه من خلال اصدار أنظمة وقرارات إدارية. وبناءا على نص المادة 64 من القانون 23-09 سالف الذكر، نستشف أن صلاحية مجلس النقد والصرف واسعة في مجال الصرف، حيث يكلف دون غيره بتنظيم نشاط مكاتب الصرف، وأن جل الأنظمة التي يصدرها خاضعة للرقابة الوزير المالية.

أضف إلى ذلك سلطة إصدار القرارات الفردية، والتي تكون في شكل منح ترخيص بممارسة نشاط أو سحب اعتماد إحدى المؤسسات الخاضعة لها،وتكمن قيمة هذه القواعد في أنها قواعد يتم نشرها في الجريدة الرسمية بناءً على المادة 66 من القانون 23-09 التي تنص على أنه: « يصدر المحافظ النظام الذي اصبح نافذ وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية».

ويكون المجلس النقدي والمصرفي في مقام برلمان وتشريع للبنوك والمؤسسات المالية

[1] عبد المجيد وعراب، المجلس النقدي والمصرفي في ظل ق 23-09 مقاربة جديدة لضبط النشاط المصرفي، جامعة الجزائر 1، الجزائر- 2025، ص 320_321 .

ومكاتب الصرف، ولقراراته قيمة المرسوم التنفيذي في الأصل، لا تخضع أعمال المجلس في مجال الصلاحيات التنظيمية لأية رقابة، لكن في الواقع توجد أشكال من الرقابة، وذلك في المجال التنظيمي عبر الرقابة القبلية للوزير المكلف بالمالية؛ أي يتم طلب الاطلاع على القرار من قبل الوزير المكلف بالمالية لإبداء وجهة نظر السلطة التنفيذية في مجال صلاحيات المجلس.

ويقوم الوزير بإبداء رايه في الأنظمة حسب نص المادة 65 من القانون 09/23 والرقابة البعدية على أعمال المجلس تتم أيضا عن طريق وزير المالية وذلك بالطعن بإلغاء امام المحكمة الادارية للاستئناف لمدينه الجزائر حسب مفهوم المادة 67[1]، لهذا يمكن القول أن المشرع الجزائري أحسن عملا عندما أخضع القرارات التي يصدرها المجلس لرقابة القضاء لضمان عدم تجاوز الحقوق المعنيين، وذلك في أجل لا يتجاوز 60 يوم من التبليغ.

المطلب الثاني. الرقابة اللاحقة للجنة المصرفية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعريف باللجنة المصرفية باعتبارها هيئة من هيئات الادارية المستقلة خولها المشرع الجزائري سلطة الرقابة على عمل مكاتب الصرف وصلاحيات المخولة لها في هذا الإطار، وذلك على النحو الآتي ذكره:

الفرع الأول : اللجنة المصرفية

تعد اللجنة المصرفية سلطة ضبط قطاعي وتقوم بمرافقة البنوك والمؤسسة المالية ومكاتب الصرف، وتعمل على مدى احترامها للأحكام التشريعية والتنظيمية و تسهر على احترام قواعد سير المهنة، وتعتبر سلطة إدارية مستقلة تعمل باسم والحساب الدولة وهي هيئة مستقلة عضوياً ووظيفياً عن بنك الجزائر. تتكون ال من 8 أعضاء:

-المحافظ الذي يكون رئيسا للجنة

- ثلاثة أعضاء يختارون حسب كفاءتهم في المجال المحاسبي

[1] هلال نادية، محاضرات في مقياس القانون البنكي، أولى ماستر مؤسسات مالية، جامة محمد لمين دباغين سطيف 2 2023-2024، ص29_31. .

-فاضيان يكون أحدهما من المحكمة العليا و الثاني من مجلس الدولة يختارهم رئيس المجلس يعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء

-ممثل من مجلس المحاسبة

-ممثل وزير المكلف بالمالية

هذه التشكيلة حسب نص المادة 117 ق 23-09 .[1]

الفرع الثاني: دور اللجنة المصرفية في المجال المصرفي

لرجوعا إلى نصوص أحكام القانون 09/23 سالف الذكر نجد أن اللجنة المصرفية تتولى مراقبة مدى اختراام مكاتب الصرف بالأحكام التشريعية والتنظيمية، كم تسهر على ضرورة احترام الحسن لسير المهنة، وفي هذا الإطار يمكن للجنة المصرفية ما يلي:

_ أن توجه لمكاتب الصرف تحذيرا بعد السماح لمسيري المكتب بتقديم تفسيراتهم، كما تعاقب على مختلف الاخلالات التي يتم معاينتها[2].

_ رقابة الوثائق في عين المكان.

_ سلطة توقيع عقوبات، الانذار، التوبيخ، المنع من ممارسة بعض الأعمال

وفي الأخير يمكن القول أن اللجنة المصرفية هي لجنة مستقلة إدارياً ومنفصلة عن السلطة التنفيذية أي أنها لا تخضع للسلطة الرئاسية ولا للوصاية الإدارية وتتمتع بالتصرف في السلطة الممنوحة لها فهي تتولى مراقبة البنوك والمؤسسات المالية بناء على الوثائق في عين المكان .

ويمكن للجنة أن تكلف أي شخص تختاره بتنفيذ مهمة المراقبة نيابة عنها بهدف السهر على عدم عرقلة السير الحسن لعمل مكاتب الصرف[3].

[1] محمد نبهي، المرجع السابق، ص 44.

[2] أنظر إلى المادة 12 و116 من القانون 09/23 المتعلق بالنقد و الصرف ، سالف الذكر.

[3] رحمة بريق، حليمة فلداسي، ضبط اللجنة المصرفية للنشاط المصرفي في الجزائر على ضوء القانون 23-09 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس- جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر، 2025، ص 158/136.

المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بمكاتب الصرف والمسؤولية القانونية الناتجة عنها.

في هذا المبحث سنعرج على بعض الجرائم التي تمس مكاتب الصرف في(المطلب الأول) والمسؤولية الجزائية المترتبة عنها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجرائم المتعلقة بمكاتب الصرف

هي جرائم تمس بنشاط الصرف من جهة، والاقتصاد الوطني من جهة أخرى كما من شأنها إحداث خسائر مادية للأفراد وحتى للدولة ، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه بما يأتي:

الفرع الاول: الجرائم السلبية المتعلقة بالصرف

أولا – جريمة مزاولة العمليات المصرفية دون ترخيص

ومن هذه الأنشطة نذكر:

1- تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج:

2- البيع بالعملة الصعبة داخل الجزائر:

3- **ترحيل أموال المستثمرين الأجانب:** يمكن للأشخاص المستثمرين وغير المقيمين بالجزائر ترحيل ونقل رؤوس أموالهم نحو الجزائر لتمويل نشاطاتهم، ويتم ذلك بطلب الاذن اما من مجلس النقد والصرف او بنك الجزائر وهذا ما يدعم الاستثمارات الاجنبية[1].

ثانيا. جريمة عرقلة أعمال الرقابة.

يعاقب بعقوبة جزائية إذ عمد مسير البنك أو أعضاء مجلس الإدارة، أو كل شخص يكون في خدمة المؤسسة بعرقلة سير أعمال التدقيق والرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات، أو قام بالرفض بعد الإنذار بتبليغ المستندات لاسيما العقود والدفاتر والوثائق المحاسبية وسجلات المحاضر، من شأنها أن تعرقل عمل هيئات المراقبة والسير الحسن للمهنة ، وأيضا تطبيق أحكام هذه المادة على الخاضعين الذين زودوا بنك الجزائر عمداً

[1] يماني ام كلثوم، حادي فاطمة، جرائم الصرف في التشريع الجزائري، مذكرة الماستر ، حقوق –ق– اعمال المركز الجامعي صالحي احمد – معهد الحقوق – قسم القانون خاص، 2022–2023، ص 24/21 .

بمعلومات خاطئة[1].

ثالثا. مخالفة قواعد التصريح وقواعد إرسال تقارير تنظيمية

وهي التزام قانوني يقع على ومكاتب الصرف بمجرد عملها، وهذه من مهام بنك الجزائر بصفته بنكاً مركزياً يستلم كل الملفات والتقارير والتصريحات من الهيئات التابعة له، وإذا خالفت هذه الهيئات هذه التعليمات أو لم تقم باحترام القواعد التصريح وقواعد ارسال التقارير تطبق عليها غرامات مالية[2].

الفرع الثاني: الجرائم الاقتصادية

أولا- جريمة تبييض الاموال :

هي جريمة تحويل أصول الأموال أو نقل الممتلكات والتي كان أصلها أموالاً قذرة، وذلك بهدف إخفائها عن طريق تحويلها.

تعرفها المادة 389 من قانون العقوبات الجزائري بأنها:(كل فعل يهدف إلى إخفاء أو تمويه أو تحويل المصدر غير المشروع للأموال المتحصلة من جناية أو جنحة، وتحويلها أو نقلها أو استخدامها لإضفاء صفة المشروعية عليها). وهي جريمة تبعية مستقلة الهدف منها تمويه العائدات الإجرامية.

وتتميز هذه الجريمة بعدة خصائص فهي تعد جريمة تبعية أي أنها مكملة لنشاط إجرامي، كما أنها جريمة اقتصادية سريعة التغيير وذلك لتغير الظروف الاقتصادية، وتساعد على انتشار الجريمة بمعدل كبير محلياً ودولياً.

ثانيا- التزوير:

يقصد بتزوير العملة كل فعل غير مشروع يتمثل في تقليد أو تصنيع أو تعديل النقود سواء كانت ورقية أو معدنية، ونحو يجعلها تبدو كأنها صادرة عن جهة رسمية مختصة مثل بنك الجزائر، وذلك بقصد طرحها للتداول واستعمالها كعملة قانونية، ويشمل هذا الفعل مختلف الصور كالتقليد الكلي أو الجزئي للعملة أو إدخال تغييرات على عملة صحيحة لتغيير قيمتها.

---

[1] أنظر إلى المادة 153 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[2] أنظر إلى المادة 37 فقرة 7/5، والمادة 38 من القانون رقم23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

ويعد هذا السلوك من أخطر الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني والثقة العامة في النظام النقدي، لما ينطوي عليه من مساس باستقرار المعاملات المالية، الأمر الذي يستوجب مواجهته بعقوبات جزائية صارمة تتمثل في الحبس والغرامة وفقاً للتشريع الساري[1].

ثالثا- الجرائم المالية الإلكترونية :

هناك العديد من الجرائم الإلكترونية التي تقوم بإدانة الأفراد والجماعات وتتسبب لهم بالأذى المالي، وذلك عن طريق الإنترنت والوسائل التي يتم بها نقل الأموال الإلكترونية.

مثل الاختراق، القرصنة، الاحتيال، وإلى آخره.

وحسب الإحصائيات العالمية، فقد قدرت الخسائر المالية بسبب هذه الجرائم بـ 400 مليار دولار سنوياً.وهذه الجرائم كلفت العديد من الدول خسائر مالية كبيرة كالدول الآسيوية حيث بلغت خسائرها 81 مليار دولار بحلول 2016.

ومن الأسباب التي جعلت الدول الآسيوية تخسر هذه الأموال الطائلة هي:

- نقص الوعي عن هذه الجرائم
- عدم تطور نظام الأمن الإلكتروني[2].

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية لمكاتب الصرف

وهي العقوبات التي تترتب عن هذه الجرائم والتي أوقعتها أجهزة ضبط النشاط المصرفي، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه بما يأتي:

الفرع الأول: المسؤولية الإدارية

هي نوع من المسؤولية التي تقرها جهات ادارية كاللجنة المصرفية تنقسم الى:

[1] قويدري يونس، الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري ، مذكرة الماستر تخصص دولة ومؤسسات حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور جلفة سنة 2021/2020، ص 26/25 .

[2] امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – مخاطر جرائم المالية الالكترونية واثارها على نظم الدفع- اللجنة العربية لنظام الدفع والتسويق صندوق النقد العربي ابوظبي- دولة الامارات العربية المتحدة ص 7/6 .

أولاً- التدابير الاحترازية

-1التحذير:

بالنسبة للمسؤولين أو المسيرين المشرفين على مسؤولية المؤسسة المصرفية، والذين يقومون بخرق القانون أو أخلاقيات المهنة تقوم اللجنة المصرفية بصفتها هيئة رقابة بعدية بإرسال تحذير وهو بمثابة إنذار وذلك لتنبيه المسؤولين عن الخطأ الواقع في المؤسسة [1]، وإذا أخلت إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة بقواعد حسن سير المهنة يمكن للجنة أن توجه لها تحذيراً بعد إتاحة الفرصة لمسيري هذه المؤسسة لتقديم تفسيراتهم، مع إعطاء إمكانية إصدار التوصية وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم الوضعية المالية[2].

وعليه فإن قواعد سير المهنة غير محددة وهنا المشرع لم يكلف اللجنة المصرفية وضع هذه القواعد لذا فهي تتمتع بسلطة تقديرية واسعة لقمع الأفعال المخالفة لسير المهنة [3].

-2دعوى اتخاذ التدابير:

وحسب نص المادة 124 من القانون رقم 23-09 سالف الذكر، فاللجنة المصرفية عند تسجيلها لعدة اختلالات كإخلال في الميزانية – سياسة جمع المصادر – توزيع القروض – سياسة المادة التمويل.. إلخ، فهي تقوم بدعوة المسؤولين للقيام بالتدابير اللازمة التي تعدل الوضعية المالية وتصحيح أساليب التسيير .

كما تقوم اللجنة المصرفية بطلب شروط تصحيحية في حالة الخطأ من طرف المؤسسة المعنية ووجود بيانات غير صحيحة وذلك في عكس الالتزام الواقع على اشتراكات المساهمة التي تقوم بنشر حساباتها السنوية للدائنين القانونية فسلطة اللجنة المصرفية تتعدى هذا الالتزام التي تلتزم به هذه الأخيرة[4].

---

[1] أسماء حقاص – خديجة عمراوي ، دور اللجنة المصرفية في الرقابة على النشاط المصرفي في ظل القانون المتعلق بالنقد والقرض 03 – 11 المعدل والمتمم بالأمر 10/17 جامعة عباس لغرور – خنشلة الجزائر، ص 233.

[2] أنظر إلى المادة 123 من القانون رقم 23 – 09، المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[3] عجرود وفاء –اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي – عمان دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014. ص 116.

[4] اسمهان حميدة، النظام القانوني لمكاتب الصرف، مذكرة الماستر ل.م.د في الحقوق، تخصص قانون أعمال 2013-2014، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، مرجع سابق، ص 43.

-3تعيين قائم بالإدارة:

هنا تقوم اللجنة المصرفية بتعيين مدير للقيام بأعمال المؤسسة المعنية وهذا يشكل ذاته موضوع نزاع لدى إدارات المؤسسة المالية أو تعرض المؤسسة المالية لحقوقه مذكورة في الفقرة 4 و 5 المادة 126 ق 23-09 .أو بناء على طلب المسير المؤسسة إدارياً وأنهم لم يعد بإمكانهم تسيير المؤسسة حسب نص المادة 125 ق 03-09 .

وهنا يتم تعيين القائم بالإدارة من طرف اللجنة المصرفية وذلك بالتصويت وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس ويمكن الطعن في هذا القرار فقط أمام المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الآجال المحددة مادة 119 ق 03-09[1].

ثانياً- العقوبات التأديبية:

-1الإنذار والتوبيخ:

وهما نوع من العقوبات التأديبية، فهما عبارة عن تحذير من المؤسسة المعنية وتلجأ الهيئة المكلفة إلى هذه العقوبات كلما كان الخطأ يسير يستلزم الإنذار والتوبيخ [2]، وتعود السلطة التقديرية في هذا الأمر إلى اللجنة المصرفية [3] ، وبالرجوع إلى المادة 126 من القانون 23-09 نجد أنها تنص على أنه يمكن للجنة المصرفية أن تقضي بإحدى العقوبات الآتية:

- الإنذار
- التوبيخ

-2المنع من ممارسة بعض الأنشطة:

وهو منع كل مؤسسة مالية قامت بمخالفة القواعد القانونية في مجال نشاطها وتقرر اللجنة المصرفية منعها من ممارسة نشاط من نشاطاتها لكن إذا سحبت اللجنة المصرفية من مؤسسة مالية ومنعتها من مزاولة نشاط تلقي الأموال من الجمهور، فهذا يبدو عيباً في توقيع العقوبة، وأنه عند المنع من مزاولة النشاط المصرفي لم يحدد المشرع مدة هذا المنع، وهذا

[1] اسمهان صميدة ،المرجع نفسه، ص 43.

[2] عجرود وفاء، المرجع السابق، ص 125- 126.

[3] اسمهان صميدة، المرجع السابق، ص45.

يوسع سلطة التقدير للجنة المصرفية على حساب المؤسسات المالية[1].

ومن باب المنطق كيف للجنة المصرفية تمنع مؤسسة مالية كمكاتب الصرف من مزاولة النشاط[2] ، وهي أصلا ضيقة ، فنشاط مكاتب الصرف محصورة في هذه الأنشطة الثلاث المنصوص عليها في المادة 2 النظام 23-01، إذ يجب سحب حق أو حرية كان القانون يسمح بها، وذلك لعدم تقديم عمل المؤسسات،[3] وهذه العقوبة من العقوبات التي يستعان بها في رفع المؤسسات المالية وتقضي بها اللجنة المصرفية بصفتها سلطة قضائية إدارية.

ولقد نص على هذه العقوبة القانون 23-09 في المادة 126منه التي نجدها تنص على أنه: «وزيادة على ذلك، يمكن للجنة أن تقضي إما بدلاً عن هذه العقوبات المذكورة أعلاه وإما إضافة إليها عقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر لرأس المال الأدنى الذي يلزم الخاضع بتوفيره.. »، ويذهب هذا المال إلى الخزينة[4].

وهذه العقوبة المالية رغم أنها تعد كالغرامة الجزائية إلا أنها مختلفة عنها بعض الشيء فالغرامة الإدارية تقررها سلطة إدارية، فهذه العقوبات تقررها اللجنة لصالح خزينة الدولة وليس لصالح المجني عليه، ولهذا ليست من الجرائم المدنية[5].

3- سحب الاعتماد:

هي العقوبة التي تنهي حياة المؤسسة الاقتصادية وتستعمل هذه العقوبة كحل نهائي إذا أبت المؤسسة الرضوخ إلى الأوامر والقوانين الصادرة، ويعد هذا الإجراء خطيراً جداً [6]، وهذا يؤثر على الاقتصاد الوطني ولهذا يعتبر آخر حل، ومثال ذلك بنك الخليج المتوسطي حيث تم سحب الاعتماد منه سنة 2006 من طرف اللجنة المصرفية ووضعه تحت التصفية.

---

[1] عجرود وفاء، المرجع نفسه، ص 126_128.

[2] اسمهان صميدة، المرجع نفسه، ص .46

[3] أنظر إلى المادة 2 نظام 23-01 المتعلق بالترخيص واعتماد مكاتب الصرف، سالف الذكر.

[4] اسمهان صميدة. المرجع السابق، ص 47.

[5] عجرود وفاء، المرجع السابق، ص 129.

[6] اسمهان صميدة، المرجع نفسه، ص 46.

4- التوقيف المؤقت للمسير:

وهو إجراء يتخذ ضد المسير، وهو إيقافه لمدة ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وذلك لتعديل الخطأ وإعلان القرار، كما يمكن طرده إذا أعاد ارتكاب الخطأ، وإذا تم توقيف أحد المسيرين يتم تعيين القائم بالإدارة وهذا ما بيناه فيما سبق.

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية

وهي العقوبات التي تكون بين العقوبات المالية والسالبة للحرية وهي مشددة في هذا المجال ويمكن دراستها بما يأتي:

_ في جريمة عرقلة أعمال الرقابة العقوبة فيها هي الحبس من سنة إلى 3سنوات بغرامة مالية من مليونين و خمسة مائة دينار جزائري 2.500.000دج إلى خمسة ملايين دينار جزائري دج5.000.000، وحتى الأعضاء والمسيرين الذين زودوا البنك بمعلومات خاطئة وتكون العقوبة هي: غرامة مالية من 3000.000 دج ال 6.000.000دج[1].

_أما بالنسبة لمخالفة قواعد التصريح وقواعد إرسال تقارير تنظيمية، يترتب على عدم احترام قواعد التصريح وقواعد إرسال تقارير تنظيمية من طرف البنك أو مؤسسة مالية أو وسيط مستقل أو مكتب صرف وكذا مقدم خدمات الدفع عقوبات مالية من عشرة الاف دينار 10,000 إلى مليون دينار جزائري 1.000.000دج، وهذه عقوبات مالية ردعية تكون لجرائم مخالفة قواعد التصريح وقواعد إرسال التقارير[2].

_ وأما بالنسبة لجريمة التزوير، فالعقوبات المقررة للمزورين في محررات تجارية أو مصرفية أو مالية بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة مالية تقدر من 500.000دج الى 1000.000 دج[3]، ويعاقب قانون النقد والصرف على جريمة التزويد بمعلومات خاطئة للبنك فيما يخص الحسابات والوثائق، وذلك بغية تلفيق الحقيقة والتي تكون نتيجتها السرقة[4]..

---

[1] أنظر إلى المادة 153 من القانون رقم 23- 09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[2] أنظر إلى المادة 38 من القانون 09/23 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

[3] أنظر إلى المادة 35من القانون رقم 24-02 المتعلق بمكافحة التزوير واستعمال المزور، سالف الذكر .

[4] أنظر إلى المادة 153 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والصرف، سالف الذكر.

وفي الأخير يمكن القول أن المجلس النقدي والمصرفي يعتبر آلية رقابة على مكاتب الصرف لديه رقابة قبلية ورقابة تنظيمية، وهو بمثابة المشرع، واللجنة المصرفية هي بمثابة قضاء إداري مستقل مهمته رقابة لاحقة ويوقع العقاب على الخطأ.

ولدى مكاتب الصرف جرائم متعلقة بها، منها جرائم سلبية تكون خاصة بها تقريباً وهناك جرائم عامة وهي الجرائم الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد ككل ولردع هذه الجرائم رتب المشرع الجزائري مسؤولية قانونية أقرتها القوانين والتنظيمات وجهات كاللجنة المصرفية، وهي مسؤولية إدارية ومسؤولية جزائية.

ملخص الفصل الثاني :

في هذا الفصل تعرفنا على دور مجلس النقد والصرف الذي كان بمثابة رقابة سابقة و مصدر للاحكام التي تضبط النشاط المصرفي وايضا الرقابة اللاحقة التي تقوم بها اللجنة المصرفية وهي توقيع العقوبة على المخالفات التي تصدر في مجال الصرف وايضا عرجنا على بعض الجرائم التي تمس النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة وتطرقنا بعدها الى المسؤوليات الادارية والجزائية التي تكون بمثابة دواء وعلاج لمثل هذه الجرائم

خاتمة

خـاتمـــــة :

في ختام دراستنا يتبين لنا من خلال دراسة النصوص القانونية للقانون رقم 23-09 إذ نرى أن المشرع أعطى أهمية لمكاتب الصرف، باعتبارها محوراً أساسياً في المعاملات المالية وجلب الاستثمار والعملة الصعبة، كما أسند إجراءات الترخيص المسبق إلى المجلس النقدي والمصرفي ابتداءً من المحافظ وأيضاً منح الاعتماد، كما قام بوضع النظام البنكي رقم 23-01، الذي كان أكثر مرونة وفعالية، والذي ضبط جميع جوانب هذا القطاع الحيوي .

ومن خلال تحليل النصوص القانونية المرتبطة بمكاتب الصرف تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1_ أن المشرع الجزائري جعل القانون رقم 23-09 والنظام البنكي 23-01 بمثابة جهة تشريع وقضاء لمكاتب الصرف

2_ إخضاع مكاتب الصرف إلى متطلبات الترخيص والاعتماد في آن واحد .

3_ تكون مهام مكاتب الصرف محدودة ومتعلقة بالصرف اليدوي .

4_ وفقا لأحكام المادة 04 من النظام رقم 23-01 فإن مهلة إصدار الترخيص تمتد لثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ تقديمه.

5_ يمكن للمؤسسين المتضررين الطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف في مدينة الجزائر

6_ لمكاتب الصرف 3 أشكال لتكون على شكل شركة، وهي: شركة ذات مسؤولية محدودة، وشركة مساهمة بسيطة، أو شركة المساهمة .

7_ الجهة الرئيسية لمنح الترخيص والاعتماد هو مجلس النقد والصرف

8_ يترتب على مكاتب الصرف باعتبارها شخصاً معنوي التزامات يجب أن يتقيد بها، وأيضاً هو محور النشاط حيث يقوم بعمليات بيع وشراء العملة واستبدال العملات فقط.

9_ تعتبر اللجنة المصرفية سلطة رقابية تقوم بإيقاع و بتسليط العقوبة على المخالفين للمواد والقوانين التي نص عليها مجلس النقد والصرف.

توصيات :

– نشاط مكاتب الصرف محصور جداً في نشاط بيع وشراء العملة، حيث أن الواقع يتطلب إضافة عدة نشاطات، ويجب أن تكون إلكترونية.

– تبيان ملف الترخيص والاعتماد الخاص بفتح مكاتب الصرف، وذلك لنزع الغموض وتسهيل إجراءات الفتح. وإضافة ذلك، في نظام البنك.

– ترك الحرية للشركاء في تحديد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، في حين النظام 23-01 اشترط حداً أدنى لرأس مال هذه الشركة، بحيث أن يتماشى القانون التجاري مع نظام 23-01 .

– يجب إنشاء مكاتب الصرف وتعميمها على كافة ولايات الوطن، وأيضاً إنشاء مواقع وتطبيقات إلكترونية تسهل على المواطن التعامل مع هذه المكاتب، وهذا يساهم في محاربة الجرائم كتبييض الأموال (المضاربة غير المشروعة ...الخ)

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول: الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقنا في إكمال هذه الدراسة وإكمال مسيرة الجامعية، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في عرض هذا الموضوع. نسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل في صحيفتنا وصحيفة من علمنا وأن ينفعنا به.

.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

- القوانين والأنظمة:

-

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 21 صفر عام 1386 هـ الموافق 11 يونيو سنة 1966 م، المعدل والمتمم.

-الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 101، الصادرة بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1395 هـ الموافق 9 ديسمبر سنة 1975 م، المعدل والمتمم

- نظام رقم 11-07 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1432 الموافق 19 أكتوبر سنة 2011، يعدل ويتمم النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 3 محرم عام 1433 هـ الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 م.

- نظام رقم 23-01 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1445 الموافق 21 سبتمبر سنة 2023، يتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف، واعتمادها ونشاطها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 69، الصادرة بتاريخ 15 ربيع الثاني عام 1445 هـ الموافق 30 أكتوبر سنة 2023 م.

- نظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بمراقبة الصرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، سنة 1992، ص 412.

– النظام رقم 96–07 المؤرخ في 03 جويلية 1996، يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 1996

–قانون رقم 23–09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 9 ذي الحجة عام 1444 هـ الموافق 27 يونيو سنة 2023 م.

–نظام رقم 23–01 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1445 الموافق 21 سبتمبر سنة 2023، يتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف، واعتمادها ونشاطها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 69، الصادرة بتاريخ 15 ربيع الثاني عام 1445 هـ الموافق 30 أكتوبر سنة 2023 م،

–قانون رقم 24–02 مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتعلق بمكافحة التزوير واستعمال المزور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 19 شعبان عام 1445 هـ الموافق 29 فبراير سنة 2024 م.

– تعليمة رقم 08/96، صادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 18 ديسمبر 1996، تتضمن تحديد شروط إنشاء مكاتب الصرف واعتمادها وتنظيمها وسيرها.

المراجع :

الكتب:

_ جيرار كورنو، ترجمة منصور القاضي، معجم المصطلحات القانونية، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، لبنان، 1977

– عجرود وفاء، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

المقالات العلمية :

– أسماء حقاص وخديجة عمراوي، "دور اللجنة المصرفية في الرقابة على النشاط المصرفي"، مجلة البحوث والدراسات القانونية، جامعة خنشلة، الجزائر .

– برايح منير، "دراسة قانونية لمكاتب الصرف في ظل القانون 23–09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي"، مجلة المفكر، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2025 .

– بداري محمد، "الشروط المتعلقة بالترخيص لتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطاتها في الجزائر: قراءة في النظام رقم 23–01"، مجلة الدراسات القانونية، المركز الجامعي أفلو، المجلد 11، العدد 2، جوان 2026 .

– حكيم زواي، مكاتب الصرف ترخيصا واعتمادا في ظل القانون النقدي والمصرفي والقوانين المكملة له.

– رحمة بريق وحليمة فلداسي، "ضبط اللجنة المصرفية للنشاط المصرفي في الجزائر على ضوء القانون 23–09"، جامعة سوق أهراس .

– – عبد المجيد وعراب، "المجلس النقدي والمصرفي في ظل القانون 23–09: مقاربة جديدة لضبط النشاط المصرفي"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الجزائر 1، 2025

– محمد نبهي، "النظام القانوني لمكاتب الصرف في التشريع الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة البويرة، المجلد 19، العدد 1، جوان 2024 .

محاضرات :

- بن لطرش منى، محاضرات في مادة الشركات التجارية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2023 .
- هلال نادية، محاضرات في مقياس القانون البنكي، جامعة سطيف 2، 2024/2023 .

مذكرات :

– اسمهان حميدة، النظام القانوني لمكاتب الصرف، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة الوادي، 2024/2023 .

– جعيجع هشام، مكتب الصرف في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، 2025/2024 .

– حومات حسيبة، الالتزام بالإعلام في عملية البنوك، مذكرة ماجستير، 2009/2008 .

- ريما مسعود، النظام القانوني للمجلس النقدي والمصرفي على ضوء قانون 23-09، مذكرة ماستر، تخصص دولة ومؤسسات، جامعة سطيف 2، 2024 .
- قويدري يونس، الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2021/2020 .
- يماني أم كلثوم وحادي فاطمة، جرائم الصرف في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2023/2022 .

مجلات :

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية العربية، "مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- برارة وهيبة – أركان جناية تقليد العملة أو تزويرها أو تزييفها من منظور القانون الجزائري
- مخاطر الجرائم المالية الالكترونية وآثارها على نظام الدفع

مواقع إلكترونية:

- جامعة سوق أهراس https://univ-soukahras.dz
- المحور الثالث أخلاقيات المهنة 2021/12/23 ساعة التصفح 18:32
- موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org – السر المصرفي ساعة التصفح 10:13

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الاهداء	أ
شكر وعرفان	ب
قائمة المختصرات	ت
المقدمة	1
الفص الأول : الاطار المفاهيمي والقانوني لمكاتب الصرف	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمكاتب الصرف	7
المطلب الأول: مفهوم مكاتب الصرف	7
الفرع الأول: التعريف الفقهي والقانوني لمكاتب الصرف	7
الفرع الثاني: خصوصية مكاتب الصرف	9
الفرع الثالث: مهام مكاتب الصرف وأهميتها	10
الفرع الرابع: الالتزامات القانونية لمكاتب الصرف	12
المطلب الثاني: الأساس القانوني لمكاتب الصرف	13
الفرع الأول: القانون النقدي والمصرفي 23-09	13
الفرع الثاني: نظام بنك الجزائر رقم 23-01	16
المبحث الثاني: الشروط والإجراءات القانونية لتأسيس مكاتب الصرف	17
المطلب الأول: شروط تأسيس مكاتب الصرف	17
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالشركة ورأس المال	17
الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في المؤسسين	18
المطلب الثاني: الإجراءات الإدارية لفتح مكاتب الصرف	19
الفرع الأول: طلب الترخيص	19
الفرع الثاني: منح الاعتماد	20
ملخص الفصل الأول	24
الفصل الثاني : الرقابة على مكاتب الصرف والجرائم المرتبطة بها	

تمهيد	26
المبحث الأول: الرقابة على مكاتب الصرف	27
المطلب الأول: الرقابة السابقة لمجلس النقد والصرف	27
الفرع الأول: مجلس النقد والصرف	27
الفرع الثاني: رقابة المجلس النقدي والمصرفي (الرقابة السابقة)	28
المطلب الثاني: الرقابة اللاحقة للجنة المصرفية	29
الفرع الأول: اللجنة المصرفية	29
الفرع الثاني: دور اللجنة المصرفية في المجال المصرفي	30
المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بمكاتب الصرف والمسؤولية القانونية الناتجة عنها	31
المطلب الأول: الجرائم المتعلقة بمكاتب الصرف	31
الفرع الأول: الجرائم السلبية المتعلقة بالصرف	31
الفرع الثاني: الجرائم الاقتصادية	32
المطلب الثاني: المسؤولية القانونية لمكاتب الصرف	33
الفرع الأول: المسؤولية الإدارية	33
الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية	37
ملخص الفصل الثاني	39
الخاتمة	41
قائمة المصادر والمراجع	44
الفهرس	49
الملخص	

الملخص

نظراً لأهمية مكاتب الصرف في الاقتصاد الوطني وتقليص عمل السوق السوداء تم تعريف مكاتب الصرف بأنها مؤسسات تؤسس على شكل شركات تجارية يحكها القانون التجاري في أعمالها بحسب الشكل في المواد 3 و 344 بعد تعديله بموجب ق 22-09 .

وتتمتع ببعض الخصوصيات منها: انها نشاطها مصرفيا ويقتصر دورها بيع وشراء مقابل العملة الأجنبية، أنها دات أعمال تجارية، تتعامل تعاملاً يدوياً و تقتصر مهامها على:

1- بيع العملات لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين .

2- بيع العملات لصالح الأشخاص الطبيعيين الغير المقيمين .

3- شراء من الأشخاص المقيمين وغير المقيمين.

وتكمن أهمية هذه المكاتب في: تعزيز الاستقرار النقدي، تعزيز الاقتصاد الوطني، محاربة السوق الموازية

وتتمتع بمجموعة من الالتزامات هي: ارسال التقارير التلخيصية، الالتزام بإرسال معلومات مالية سنوية، الالتزام بأخلاقيات العمل، الالتزام بالسر المهني.

ويحكم وينظم نشاط هذه المكاتب القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ونظام البنك رقم 23-01 ولتأسيس هذه المكاتب يجب احترام شروط تأسيس وطلب الترخيص ثم بعض النظرفي شروط المفروضة عليها من طرف مجلس النقد والصرف يتم منح الاعتماد او رفض منح الاعتماد حسب الحالة. ويقوم بالرقابة على هذه المكاتب كل من مجلس النقد والصرف واللجنة المصرفية وذلك لتنظيم عملها وضبط نشاطها، وفي الاخير هناك مجموعة من الجرائم التي تخص هذا القطاع نذكر منها: التزوير، عرقلة اعمال الرقابة، تبييض الأموال ... إلخ

واقر القانون لها مسؤلية مدنية: كسحب الاعتماد، ومسؤولية جزائية: كالغرامة المالية و الحبس.

ABSTRACT

Given the importance of exchange bureaus in the national economy and reducing black market activities, exchange bureaus have been defined as institutions established in the form of commercial companies governed by commercial law in their operations according to the form in Articles 3 and 344, as amended by Law 22-09.

And they enjoy certain specific characteristics, including: their activity is banking-oriented and their role is limited to buying and selling against foreign currency, they have commercial operations, they deal manually, and their tasks are limited to: 1- Selling currencies for the benefit of resident natural persons. 2- Selling currencies for the benefit of non-resident natural persons. 3- Purchasing from resident and non-resident persons.

The importance of these bureaus lies in: enhancing monetary stability, strengthening the national economy, and fighting the parallel market.

And they have a set of obligations, which are: sending summary reports, the obligation to send annual financial information, commitment to work ethics, and commitment to professional secrecy.

The activity of these bureaus is governed and regulated by the Monetary and Banking Law No. 23-09 and Bank Regulation No. 23-01. To establish these bureaus, the conditions of establishment and the license application must be respected, then after some consideration of the conditions imposed on them by the Monetary and Credit Council, accreditation is granted or denied depending on the case. Oversight of these bureaus is carried out by both the Monetary and Credit Council and the Banking Commission in order to organize their work and regulate their activity. Finally, there is a set of crimes related to this sector, among which we mention: forgery, obstructing oversight work, money laundering... etc.

And the law has established civil liability for them: such as the withdrawal of accreditation, and criminal liability: such as financial fines and imprisonment.